المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

تضامن

إن لم تكن معهم.. فمن يكون؟

نشرة دورية تصدر شهرياً عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)

عدد تموز 2023

في هذا العدد

3 أسرى يواصلون إضرابهم عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري 6

رسالة مفتوحة إلى المعنيين بصفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار» 11

بيان تضامن - في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب 13

بيان صحفي - تعزية رئيس هيئة شؤون الاسرى 15

الأسير الكفيف علاء البازيان.. حلم متجدد بالحرية 16

كاريكاتير 18

سجونها من بين الأسوأ عالميا.. إسرائيل تنتهج منظومة كاملة لتعذيب الأسرى الفلسطينيين -7-

الوزير اللواء قدري أبو بكر رحمه الله في سطور -9-

كيف يؤثر الاعتقال في المجتمع الفلسطيني بأسره -3-

كيف يؤثر الاعتقال في المجتمع الفلسطيني بأسره

بقلم الأسير المحرر : عبد الناصر فروانة

كثيرون من الناس يظنون أن معاناة السجن وتأثير الاعتقال يقتصران على الأسير نفسه؛ فتجدهم يتضامنون مع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ويساندونهم ويدعمونهم، ولا يلتفتون إلى مَنْ يعانون جراء الاعتقال من دون أن يكونوا أسرى. على الصعيد الشخصي، عشت تجربة أسرية مريرة مع الاعتقال والسجن على مدار أعوام طويلة، وقرأت حكايات وتجارب كثيرة وثقتها أقلام المعتقلين، وتناقلتها ألسن المحررين، واستمعت إلى قصص أُخرى من المعاناة روتها أسر وعائلات فلسطينية تعرّض واحد من أفرادها أو أكثر للاعتقال، واطلعت على بعض مما كتبه الباحثون والمختصون، فأدركت أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ليسوا وحدهم ضحايا الاعتقال، بل أيضاً أسرهم وعائلاتهم هم ضحايا مثلهم. وأن آثار السجن والاعتقال تمتد إلى خارج الأسوار فتشمل الدوائر الاجتماعية، وتطال الأسرة والعائلة، وتمتد إلى الجيران والأصدقاء وزملاء العمل، وتصل إلى العاملين في مجال الدفاع عن القضية، فتسبب لهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية، وتلحق الأذى والضرر، وأحياناً الخراب والدمار، بالفرد والجماعة والمؤسسة، وتعيق تطور الإنسان والمجتمع الفلسطيني.

ليسوا وحدهم ضحايا الاعتقال، بل أيضاً أسرهم وعائلاتهم هم ضحايا مثلهم. وأن آثار السجن والاعتقال تمتد إلى خارج الأسوار فتشمل الدوائر الاجتماعية، وتطال الأسرة والعائلة، وتمتد إلى الجيران والأصدقاء وزملاء العمل، وتصل إلى العاملين في مجال الدفاع عن القضية.

فدولة الاحتلال الإسرائيلي، منذ قيامها سنة ١٩٤٨، تعتبر الأمن أساس وجودها، وتؤمن أيضاً بأن الأمن كفيل بديمومة احتلالها للأراضي الفلسطينية على حد زعمها - وقد خيم على عقول قادتها أن التخلص من الآخر، أو على الأقل ردعه واعتقاله وسلب حريته، هو الوسيلة الأفضل والأكثر ضمانة لتحقيق أمنها، والحفاظ على وجودها، واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية، من دون أن تولي - في تطبيقها لنظريتها الأمنية - أي اهتمام لكرامة الإنسان الفلسطيني وحقوقه.

وفي سياق تحقيقها ذلك المراد، اعتمدت الاعتقال نهجاً منظماً، وممارسة مؤسساتية، ووسيلة للقمع والقهر وبث الرعب والخوف في نفوس الفلسطينيين، بهدف كبح إرادتهم، وتدمير العقيدة، أو القضية، التي تحفز الفلسطيني وتدفعه إلى الكفاح والمقاومة في إطار سياسة ثابتة، ولا سيما بعد احتلالها بقية الأراضي الفلسطينية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، حتى أضحت الاعتقالات جزءاً أساسياً لا يتجزأ من فلسفة الاحتلال، وسلوكه اليومي في التعامل مع الفلسطينيين، ومنهجيته للسيطرة على الشعب الفلسطيني.

> أصبحت الاعتقالات الإسرائيلية جزءاً من الحياة اليومية للفلسطينيين، والسيرة الذاتية لكل فلسطيني، فلا يمر يوم واحد إلاّ وتسجَّل فيه اعتقالات تطال فئات المجتمع الفلسطيني وشرائحه كافة.

ومن خلال ما نرى ونسمع، أو ما نتابع ونوثق، أصبحت الاعتقالات الإسرائيلية جزءاً من الحياة اليومية للفلسطينيين، والسيرة الذاتية لكل فلسطيني، فلا يمر يوم واحد إلاّ وتسجَّل فيه اعتقالات تطال فئات المجتمع الفلسطيني وشرائحه كافة، ذكوراً وإناثاً، صغاراً وكباراً. ويزداد قلق الأهالي في حال اعتقال الأطفال والفتيات القُصّر، أو الأمهات والآباء كبار السن والمرضى.

وفي هذا السياق، لا بد من تبيان ما يعانيه الأب جراء الشعور بالضعف والعجز الذي ينتابه حين اعتقال طفله أو طفلته القاصر، كذلك الرجل والشخص البالغ الراشد حين اعتقال الأب والأم، أو الأخت والزوجة، وما يشاهده الصغار والكبار من إهانة وإذلال لحظة الاعتقال، وما يتعرضون له من صدمات، وما يسمعون عن حدوثه في أروقة التحقيق وبين جدران السجون من تعذيب وسوء المعاملة، فيتأثر الجميع، بدرجات متفاوتة، وقد يؤثر ذلك لاحقاً في العلاقات الأسرية من ناحية، وقد يخدش أيضاً طبيعة الصورة النمطية للأب وشكلها في ذهن أطفاله.

عقاب جماعي وإجراءات انتقامية بحق أهالي الأسرى

لقد رأت سلطات الاحتلال أن جسد الأسير المعذَّب في حالته الفردية يمتد إلى الجسد الفلسطيني العام، لذا كثيراً ما لجأت إلى معاقبة أهالي الأسرى والانتقام منهم، وتعمُّد اتخاذ إجراءات من شأنها أن تفاقم معاناتهم، وتزيد حالة القلق والاكتئاب لديهم، وتُلحق الضرر والأذى الجسدي والنفسي والمادي بهم، فتعتقل الأب والزوج، أو الأم والأخت والزوجة، للضغط على المعتقل. بالإضافة إلى سرقة أموال ومجوهرات، أحياناً، في أثناء المداهمات والاعتقالات، وهدم أو إغلاق وتدمير محتويات بيوت المعتقلين وتشريد عائلاتهم، ومنع أفراد أسرهم من السفر، ووضع العراقيل أمام حركتهم وتنقلهم عبر المعابر والحواجز المنتشرة، والملاحقة المستمرة لهم، وأحياناً يفقدون فرص العمل، أو المقدرة على مواصلة التعليم والعلاج، وعدم انتظام زيارات الأهالي وإلغائها أحياناً تحت ذرائع متعددة، من دون توفير آليات بديلة أو السماح باللجوء إلى الوسائل الحديثة للتواصل الإنساني في الأعياد والمناسبات. فهناك آلاف من ذوي القرابة الأولى محرومون من رؤية أحبتهم بحجج واهية، وغالباً ما يكون بذريعة «المنع الأمني»، الأمر الذي يمثل معاناة مركبة تثقل كاهل الأسرى وأقاربهم في آن، وتشكل ضربة نفسية قاسية لكلا الطرفين. كما تشكل الزيارة، لمن يُسمح لهم بذلك، رحلة شاقة من المعاناة، نظراً إلى بُعد مواقع السجون الإسرائيلية وأماكن الاحتجاز عن مكان إقامة الأهالي، وما يتخللها من إجراءات تعسفية وأحياناً اعتداءات جسدية ولفظية.

> صعّدت سلطات الاحتلال من سياسة «الحبس المنزلي»، التي حولّت مئات البيوت الفلسطينية إلى سجون، وجعلت أفراد العائلة، وتحديداً في القدس، سجانين ومراقبين على أطفالهم الذين يضطرون إلى منعهم من مغادرة البيت لأي سبب كان.

وخلال السنوات الأخيرة، صعّدت سلطات الاحتلال من سياسة «الحبس المنزلي»، التي حولّت مئات البيوت الفلسطينية إلى سجون، وجعلت أفراد العائلة، وتحديداً في القدس، سجانين ومراقبين على أطفالهم الذين يضطرون إلى منعهم من مغادرة البيت لأي سبب كان تنفيذاً لقرار المحاكم الإسرائيلية، الأمر الذي يفاقم

معاناة الأسرة، ويحدث خللاً في طبيعة العلاقة بين الطفل وأهله، ويخلق العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الطرفين. علاوة على هذا، لجأت سلطات الاحتلال إلى فرض غرامات مالية باهظة بحق بعض المعتقلين، وخصوصاً الأطفال، بل نكاد نجزم هنا بأن جميع الأحكام التي صدرت بحق الأطفال تكون مقرونة بفرض غرامة مالية، وهو ما يشكل عبئاً اقتصادياً على الأهل الذين يضطرون إلى دفعها، ولا سيما إذا ما تعلق الأمر بالأطفال، حرصاً على أبنائهم القُصّر، وتجنباً لاستمرار بقائهم في السجن.

لجأت سلطات الاحتلال إلى فرض غرامات مالية باهظة بحق بعض المعتقلين، وخصوصاً الأطفال، بل نكاد نجزم هنا بأن جميع الأحكام التي صدرت بحق الأطفال تكون مقرونة بفرض غرامة مالية.

اعتقال الأب أو الأم أو كليهما

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلث الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال هم من المتزوجين، وهذا يؤثر بدوره في واقع أفراد الأسرة ومستقبلهم وطبيعة العلاقات الأسرية، ويضع زوجة الأسير أمام تحديات إضافية، فتضطر إلى أن تقوم بدور الأب والأم معاً. ولا شك في أن سنوات الأسر الطويلة تؤثر سلباً، بدرجات متفاوتة، في طبيعة العلاقات الأسرية، بين الزوج والزوجة، أو بين الأبناء والأب، وخصوصاً إذا ما امتدت فترة السجن لسنوات وعقود، أو توقفت زيارات الأهالي، واستمر منع الأطفال، تحديداً، من زيارة آبائهم لفترات طويلة.

وروى لي أسير من غزة (ن.ح) أنه خرج ذات مرة إلى زيارة الأهل بعد انقطاع استمر لأكثر من ٦ أعوام، ودخل غرفة الزيارات، وجلس على المقعد بانتظار زوجته ومن سُمح لهم من الأبناء، فإذ بطفلة بعمر ١٤ عاماً تسبق الكل وتجلس أمامه في الجهة المقابلة؛ فلم يتعرف عليها، ووجّه إليها سؤالاً صادماً: «إنت بنت مين يا عمو علشان أتعرف عليك؟» هذا المشهد تكرر مع كثيرين من الأسرى القدامى.

وفي مرات متكررة ترى الأم هي الأسيرة، وفي حالات أُخرى تجد الأب والأم بين جدران السجون، فتزداد معاناة الأبناء وجعاً، ويتسع الاختلال في نظام العائلة، فلا يمكن للأسرة أن تؤدي جميع وظائفها بصورة طبيعية في حالة اعتقال الأب أو الأم أو كليهما.

وهنا لا بد من الإشارة إلى عذاب «الاعتقال الإداري» الذي لا يقتصر على الأسير فحسب، بل يطال أفراد عائلته أيضاً، حيث الترقب والانتظار، ثم صدمة تمديد فترة الاعتقال من دون تهمة أو محاكمة. وحتى إن أُفرج عن المعتقل، وقُدّر له أن ينعم بالحرية النسبية، فتجده يعيش بقلق وترقب وانتظار موعد الاعتقال المقبل.

إن الاعتقال من البيت ليلاً هو الأكثر شيوعاً بين أشكال الاعتقال، حيث المداهمات لقوات كبيرة من جنود الاحتلال المدججين بالسلاح، واقتحام البيوت، وخلق أجواء من الرهبة والخوف والرعب.

إرهاب الجيران واعتقال الأصدقاء

إن الاعتقال من البيت ليلاً هو الأكثر شيوعاً بين أشكال الاعتقال، حيث المداهمات لقوات كبيرة من جنود الاحتلال المدججين بالسلاح، واقتحام البيوت، وخلق أجواء من الرهبة والخوف والرعب، لا لدى الشخص المراد اعتقاله أو في نفوس أفراد الأسرة فحسب، بل أيضاً في أوساط الجيران، الأمر الذي قد يؤدي إلى إصابة بعض الأطفال بصدمات نفسية. وفي أحيان كثيرة جرى اعتقال أفراد من الجيران والأصدقاء للحصول على معلومات تتعلق بالشخص المستهدف.

تلازم بين الاعتقال والتعذيب

ولعل الخطورة تكمن أيضاً في ذاك التلازم الخطر بين الاعتقال والتعذيب، إذ تؤكد جميع الشهادات أن كل من مرّ بتجربة الاعتقال، من الفلسطينيين، كان قد تعرّض للتعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة القاسية. كذلك تؤكد الوقائع أن سلطات الاحتلال تلجأ إلى الاعتقالات بمعزل تام عن قواعد القانون الدولي

الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتصر دوماً على معاملتهم وفقاً لقوانينها الجائرة، وإجراءاتها العسكرية والأمنية، ورؤيتها السياسية، بعيداً عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ظروف احتجازهم وطريقة معاملتهم.

الاعتقال وتأثيره في المؤسسات الفلسطينية

إن الأغلبية العظمى من المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية، التعليمية والصحية والدينية والثقافية والإعلامية والحقوقية والأكاديمية..إلخ، تأثرت سلباً، وبنسب متفاوتة، جراء اقتحامها والعبث بمحتوياتها بذريعة عمليات البحث والاعتقال، أو بسبب غياب كادرها وموظفيها بفعل السجن.

إن الأغلبية العظمى من المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية، التعليمية والصحية والدينية والثقافية والإعلامية والحقوقية والأكاديمية..إلخ، تأثرت سلباً، وبنسب متفاوتة، جراء اقتحامها والعبث بمحتوياتها بذريعة عمليات البحث والاعتقال، أو بسبب غياب كادرها وموظفيها بفعل السجن.

كما أن ضخامة عدد المعتقلين الفلسطينيين، وما يلحق بهم وبأسرهم من دمار وأضرار متعددة، واحتجاز بعضهم لعشرات السنين، يلقي أعباء كثيرة ومسؤولية كبيرة جداً على السلطة الوطنية الفلسطينية وهيئة شؤون الأسرى والمحررين باعتبارها المؤسسة الرسمية والحاضنة الأساسية، وكذلك على المجتمع الفلسطيني، بمختلف فصائله الوطنية والإسلامية ومؤسساته المجتمعية، من حيث متابعة أوضاعهم وملفاتهم المتعددة، والقيام بالواجب الوطني والديني والإنساني تجاههم وتجاه أسرهم، واحتضان المحررين منهم، وتقديم كل أشكال الدعم لهم ولعائلاتهم، وضمان توفير مستوى لائق من الحياة الكريمة، وهذه بالمناسبة ليست مسؤولية المجتمع الفلسطيني فحسب، بل أيضاً مسؤولية وطنية وقومية ودولية، باعتبارهم مناضلين من أجل الحرية، وضحايا للاحتلال والإرهاب الإسرائيلي.

وفي السياق ذاته، فإن الاعتقال لم يقتصر على الفلسطينيين الأحياء، بل شمل الشهداء منهم، فقد جعلت دولة الاحتلال من مقابر الأرقام وثلاجات الموتى سجوناً للفلسطينيين بعد موتهم بهدف الانتقام منهم ومعاقبة ذويهم وإيلامهم، والسعي لردع الأحياء من بعدهم، في واحدة من أبشع الجرائم التي تقترفها علانية. ولا تزال سلطات الاحتلال تحجز أكثر من ٣٧٠ جثماناً لشهداء فلسطينيين وعرب، بعضهم مضى على احتجازه سنوات طويلة، بينهم ١١ جثماناً لفلسطينيين استشهدوا داخل السجون الإسرائيلية.

الاعتقال وما يترتب عليه، كان سبباً في زيادة الكراهية للاحتلال، ونمو شعور الرغبة في الانتقام لدى كثيرين من الفلسطينيين، كذلك لم يكسر السجن إرادة الفلسطينيين الذين حافظوا على تمسكهم بانتمائهم الوطني وهويتهم ا لفلسطينية

في الختام، وعلى الرغم مما ذكرناه أعلاه -وهذا غيض من فيض- فإن الاعتقال وما يترتب عليه، كان سبباً في زيادة الكراهية للاحتلال، ونمو شعور الرغبة في الانتقام لدى كثيرين من الفلسطينيين. كذلك لم يكسر السجن إرادة الفلسطينيين الذين حافظوا على تمسكهم بانتمائهم الوطني وهويتهم الفلسطينية وتشبثهم بأرضهم وقضيتهم، ولن يوقف مسيرتهم الكفاحية في الدفاع عن حقوقهم وسعيهم لانتزاع حريتهم وتحقيق أهدافهم المشروعة. فكثيرون ممن مرّوا بتجربة الاعتقال يتفاخرون وهم يعددون عدد مرات اعتقالهم والسنوات التي أمضوها خلف القضبان وما حققوه خلال فترة سجنهم، كما أن العائلات الفلسطينية تتباهى هي الأخرى بأبنائها ومسيرتهم النضالية، كامتداد طبيعي وجزء أصيل من المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال، وسيبقى، يُقدّر عالياً نضال الأسرى والمعتقلين وتضحياتهم، وما قدموه من أجل فلسطين وشعبها، ومساهماتهم الكبيرة ودورهم الفاعل في تعزيز الثقافة الوطنية والرواية الفلسطينية.

سجونها من بين الأسوأ عالميا.. إسرائيل تنتهج منظومة كاملة لتعذيب الأسرى الفلسطينيين

نحو ٢٨ عاما قضاها هلال جرادات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كان خلالها شاهدا على صنوف من القمع والتعذيب، التي تمارسها مصلحة السجون، لتجعل من «الظروف الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين جحيما لا يطاق».

جرادات ومختصون في القانون الدولي يضعون سجون الاحتلال في «القائمة السوداء» رفقة أسوأ السجون في «الدول الفاشية»، من حيث استخدامها أساليب البطش والقمع والحرمان من أبسط الحقوق التي تكفلها القوانين والمواثيق الدولية.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بسنوات القهر التي قضاها جرادات في سجونها، وأبعدته مع آخرين من رفاقه إلى قطاع غزة، في إطار صفقة «وفاء الأحرار» التي أبرمتها مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام ٢٠١١، وأفرجت بموجبها الحركة عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي وقع في قبضتها عام ٢٠٠٦.

تعذيب ممنهج

منذ لحظة الاعتقال الأولى، وكان وقتها في الـ١٨ من عمره، وحتى بلوغه حاليا ٥٩ عاما، لا تزال ذاكرة جرادات تختزن كثيرا من الذكريات الأليمة التي علقت بها منذ سنوات الاعتقال، ويقول للجزيرة نت «كأن إسرائيل في تعاملها مع الأسرى تقرأ المواثيق والاتفاقيات الدولية وتمارس كل فعل يخترقها ويتنافى معها».

ويبدأ انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الأسرى الفلسطينيين بعدم اعترافها بهم بوصفهم أسرى، بل تعدهم «سجناء» تجاوزوا القوانين الإسرائيلية، حسب جرادات، وهو برتبة لواء في السلطة الفلسطينية ونال بعد تحرره من السجن درجة الدكتوراة، وينشط في مجال الدفاع عن الأسرى.

وبعد الاعتقال وما يمر به الأسير من تحقيق قاس -وفقا لرواية جرادات- يتم تقديمه إلى محاكم عسكرية تتعامل معه كمجرم اقترف جريمة أمنية أو جنائية، وليس كأسير حرب أو مقاتل من أجل الحرية تنطبق عليه القوانين والمواثيق الدولية.

ويزج بهذا الأسير في السجن، وقد يناله من عذابات العزل الانفرادي لشهور أو سنوات، وفي وصف سجون الاحتلال يقول جرادات: «إنها ذات بناء هندسي يشارك في تنفيذه خبراء في علم النفس، ويشكل مع ملابس الأسير وألوانها ضغوطا نفسية شديدة تبقى آثارها عالقة في ذاكرة الأسير لسنوات طويلة».

وفي هذه السجون قائمة لا تنتهي من المحظورات، تشمل تفاصيل صغيرة من «أشياء لا يتصورها العقل» -حسب وصف جرادات- كالحرمان من الطعام الجيد كمًا ونوعا، والحرمان من ساعات النوم الكافية، مرورا بعدم رؤية الشمس، وحتى زيارة الأهل، وقال: «الأصل في الأشياء داخل السجون هو المنع وما دونه استثناء، مع كثير من القيود المشددة».

هذا الحرمان دفع أسيرا كان يرافق جرادات في سجنه إلى التقاط بضع حبات من العنب تساقطت من يد أحد السجانين، الأمر الذي اعتبرته إدارة السجن مخالفة استوجبت عقابه بالسجن الانفرادي داخل زنزانة.

وبالنسبة لجرادات نفسه، فإنه اشتهى على مدار سنوات اعتقاله الطويلة أكثر من ٢٠ صنفا من الفواكه، لم يتذوقها، ولم يشاهدها بعينه بالمطلق داخل السجن، إذ تحدد مصلحة السجون القائمة المسموح بها في الكانتينا (مقصف السجن)، وتتعمد حرمان الأسرى رغم أنهم يحصلون عليها بأموالهم الخاصة.

الأسوأ عالميا

ويختصر أستاذ القانون الدولي في الجامعات الفلسطينية في غزة الدكتور محمد عزيز تجربة جرادات ومئات آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين خاضوا تجربة الاعتقال في سجون الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، بأنها «فريدة ولا مثيل لها، وأن سجون الاحتلال من بين الأسوأ في العالم».

وحدد عزيز -في حديثه للجزيرة نت- ٥ انتهاكات أساسية يتعرض لها الأسير الفلسطيني، وتتعلق بالرعاية الصحية، والمأكل والمشرب، وزيارة الأهل، والمراسلات البريدية، والقمع والتعذيب بأشكاله المادية والمعنوية.

وفي التفاصيل، يقول عزيز إن الأسرى لا يتلقون الرعاية الصحية المناسبة وهو ما يفسر انتشار الأمراض الخطيرة التي أودت بحياة العشرات منهم وتهدد آخرين، وما يزيد واقعهم الصحي سوءا عدم توفر نظام غذائي صحي يحترم آدميتهم.

كما تؤثر القيود المشددة، التي تفرضها سلطات الاحتلال على الحق في الزيارة ومنع المراسلات البريدية بين الأسير وذويه، على الصحة النفسية للأسير، وفقا لعزيز، ويتابع «ولا يكتفي الاحتلال بذلك ويمارس بحق الأسرى صنوفا من التعذيب الممنهج، وكل هذا بهدف خلق حالة من الإرهاب لمن يسلك طريق المقاومة».

خروق جسيمة للقانون الدولي

وقال إحسان عادل، رئيس «منظمة القانون من أجل فلسطين» التي مقرها بريطانيا، إن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل ٨٠٠ ألف فلسطيني منذ عام ١٩٦٧، حسب إحصاءات الأمم المتحدة، ولم تتعامل مع أي منهم كأسير حرب، في مخالفة واضحة للقانون الدولي.

وكان عادل نشر بحثا علميا محكما مشتركا مع المسؤول السابق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورام الله الدكتور معتز قفيشة، قبل نحو عام، في جامعة كامبردج البريطانية، حول الأوضاع القانونية للأسرى الفلسطينيين.

ويقول عادل -في اتصال هاتفي مع الجزيرة نت- إنه «لا تجوز محاكمة أسير الحرب الفلسطيني على أفعال قام بها وتتوافق مع القانون الدولي، فهذه الأفعال ليست جرائم»، غير أن إسرائيل «تتعامل مع الأسرى الفلسطينيين جميعهم كمجرمين، أو مقاتلين غير شرعيين وهو مصطلح غير موجود وغير مقبول في القانون الدولي».

صبغة قانونية

والمقاتل غير الشرعي مصطلح ابتدعته الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠١ للتعامل مع معتقلي أفغانستان، كي لا تصبغ عليهم أي صبغة قانونية، بحسب رئيس منظمة القانون من أجل فلسطين.

ويبرر الاحتلال الإسرائيلي عدم تعامله مع الفلسطينيين كأسرى حرب بأنهم لا يتبعون لدولة معترف بها، الأمر الذي فنده عادل في بحثه العلمي، إذ يقول إن «هذا الادعاء سقط تماما بانضمام فلسطين لاتفاقية جنيف الثالثة عام ٢٠١٤، وإسرائيل طرف فيها منذ عام ١٩٥٠».

ويشير عادل إلى أن اتفاقيات جنيف، وضمنها اتفاقية جنيف الثالثة، تتمتع بالإجماع الدولي الأكبر، وتضم ١٩٤ دولة كأطراف موقعة عليها، وحسب المادة (١) منها، فإن هذه الدول مسؤولة عن كفالة تطبيقها، وبالتالي هي مسؤولة عن مراقبة وضمان التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بها، وهو ما يستوجب ضغوطا أكبر للوفاء بهذه المسؤولية..■

رئيس هيئة شؤون الأسرى
الوزير اللواء قدري أبو بكر رحمه الله في سطور

■ سياسي فلسطيني، يشغل منصب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية منذ ٢٠١٨.

■ **النشأة والتحصيل العلمي**

وُلد قدري أبو بكر في بلدة بديا غرب محافظة سلفيت في ١٠ يناير ١٩٥٣، تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في بديا وأنهى الثانوية العامة من سجون الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٧٤. حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بيروت العربية عام ١٩٩١.

■ **الحياة العملية**

- في عام ١٩٦٨ أصبح أبو بكر عضوًا في حركة فتح، ثم تلقى تدريبات عسكرية في معسكراتها في الأردن، ومعسكرات جيش التحرير الفلسطيني في العراق. تعرض أبو بكر للاعتقال أثناء مشاركته بمهمة لنقل السلاح إلى الضفة الغربية قرب قرية يتما جنوب محافظة نابلس وحُكم عليه بالسجن ٢٠ عامًا أمضى منها ١٧ عامًا ونُفي إلى العراق.

- عام ١٩٨٦، عُيّن مديرًا لمكتب خليل الوزير لعدة سنوات. وفي عام ١٩٩٦، عاد إلى الضفة الغربية.

- عام ٢٠٠٩، عُين عضوًا في اللجنة الإدارية للهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين، وتسلم مسؤولية الملف الإسرائيلي والأرشيف بعد مشاركته في المؤتمر العام السادس لحركة فتح واستمر حتى المؤتمر السابع عام ٢٠١٦، ليتم اختياره عضوًا بالمجلس الثوري لحركة فتح.

- في عام ٢٠١٨ عُيّن رئيسًا لهيئة شؤون الأسرى والمحررين ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ٢٠١٩ تم منحه رتبة وزير، ومُنح عضوية المجلس الوطني الفلسطيني.

■ **مؤلفـــات**

أصدر أبو بكر أثناء وجوده في السجن كتابين بالاشتراك مع آخرين هما: كتاب «المعتقلون الفلسطينيون من القمع إلى السلطة الثورية»، وكتاب «الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة».

كما أصدر «هذه هويتي»، عام ١٩٧٩؛ و«أساليب التحقيق لدى المخابرات الإسرائيلية»، عام ١٩٨٠؛ و«كيف تواجه المحقق؟» عام ١٩٨٠؛ و«من القمع إلى السلطة الثورية»، عام ١٩٩٢.■

3 أسرى يواصلون إضرابهم عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري

يواصل ثلاثة أسرى من محافظة الخليل في سجن عوفر، إضرابهم المفتوح عن الطعام، منذ نحو أسبوعين، رفضًا لاعتقالهم الإداري.

والأسرى المضربون هم: أنس شديد (٢٦ عامًا)، والمحامي محمود تلاحمة (٣٢ عامًا)، وعبد الله عبيدو (٣٦ عامًا).

يشار إلى أن عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال، وصل وفق آخر المعطيات، إلى ١٠٨٣ معتقلاً بينهم ١٧ طفلاً، وثلاث أسيرات، منذ العام المنصرم، وخلال العام الجاري.

وأفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بأن الأسير شديد، تعرض للاعتقال ثلاث مرات سابقًا بواقع ثلاث سنوات، وجميعها اعتقالات إدارية، خاض خلالها إضرابين عن الطعام، الأول عام ٢٠١٦، واستمر لمدة ٩٠ يومًا، والثاني لمدة ٢٥ يومًا، وقد صدر بحقّه أمر اعتقال إداري مدته ٦ أشهر، وخلال هذه الفترة تقدم محاميه باستئناف ضد أمر اعتقاله الإداري، إلا أن المحكمة رفضت الاستئناف.

أما الأسير تلاحمة، فهو محام وأسير سابق أمضى عامين ونصف في سجون الاحتلال، وخضع لأكثر من مرة للتحقيق، علمًا أنه متزوج وأب لطفلين، وهو معتقل منذ ٢٢ آذار ٢٠٢٣، وقد صدر بحقّه أمر اعتقال إداريّ مدته ٦ أشهور، وخلال هذه الفترة تقدم محاميه باستئناف ضد أمر اعتقاله الإداريّ، إلا أنّ المحكمة رفضت الاستئناف.

ولفتت إلى أن المعتقل عبيدو هو أسير سابق أمضى ما مجموعه في سجون الاحتلال ٥ سنوات ونصف، جلها رهن الاعتقال الإداريّ، وأعاد الاحتلال اعتقاله في شهر أيار ٢٠٢٣، وهو متزوج وأب لخمسة من الأبناء، وقد صدر بحقّه أمر اعتقال إداري لمدة أربعة أشهر.

رسالة مفتوحة إلى المعنيين بصفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار»

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة مفتوحة إلى المعنيين بصفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار»

تحية طيبة فلسطينية مباركة وبعد.

في الذكرى التاسعة لخرق الاحتلال لاتفاقية تبادل الأسرى واختطافنا كرهائن تحت «تم إعادة الاعتقال»، ما ترتب عليه من آلام مستمرة لنا ولعائلاتنا، ونحن نقترب على عقد من الاحتجاز وانعدام أفق احترام الاحتلال لعهوده ومواثيقه، وبالتالي استمرار سيرنا في رحلة المجهول وما تتضمنه من أشباح المرض والموت، لا سيما وأن بيننا كبار السن ممن دخلوا العقد السادس والمرضى كذلك، وإننا نعلي صوتنا اليوم بمطلبنا الشرعي لإنهاء احتجازنا واختطافنا وإعادتنا إلى بيوتنا وإنهاء معاناة أهالينا ومعاناتنا.

وبناءً على ما سبق؛ نؤكد على التالي:

أولًا: ندعو رعاة الاتفاقية من إخوتنا المصريين للعمل بكافة الوسائل المتاحة لديهم لإجبار الاحتلال على الالتزام باتفاقية وفاء الأحرار وإعادة إطلاق سراحنا جميعًا في أقرب وقت.

ثانيًا: ندعو أهلنا وشعبنا إلى مساندتنا في نضالنا المشروع لإنهاء احتجازنا.

ثالثًا: ندعو الإخوة القادة الفلسطينيين سواءً على المستوى الرسمي أو على مستوى المقاومة للاضطلاع بمسؤوليتهم والعمل الفعلي لإجبار الاحتلال على تحريرنا.

المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى

الأسرى المحتجزون من محرري صفقة وفاء الأحرار
لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة
الإثنين ١٩ يونيو ٢٠٢٣م

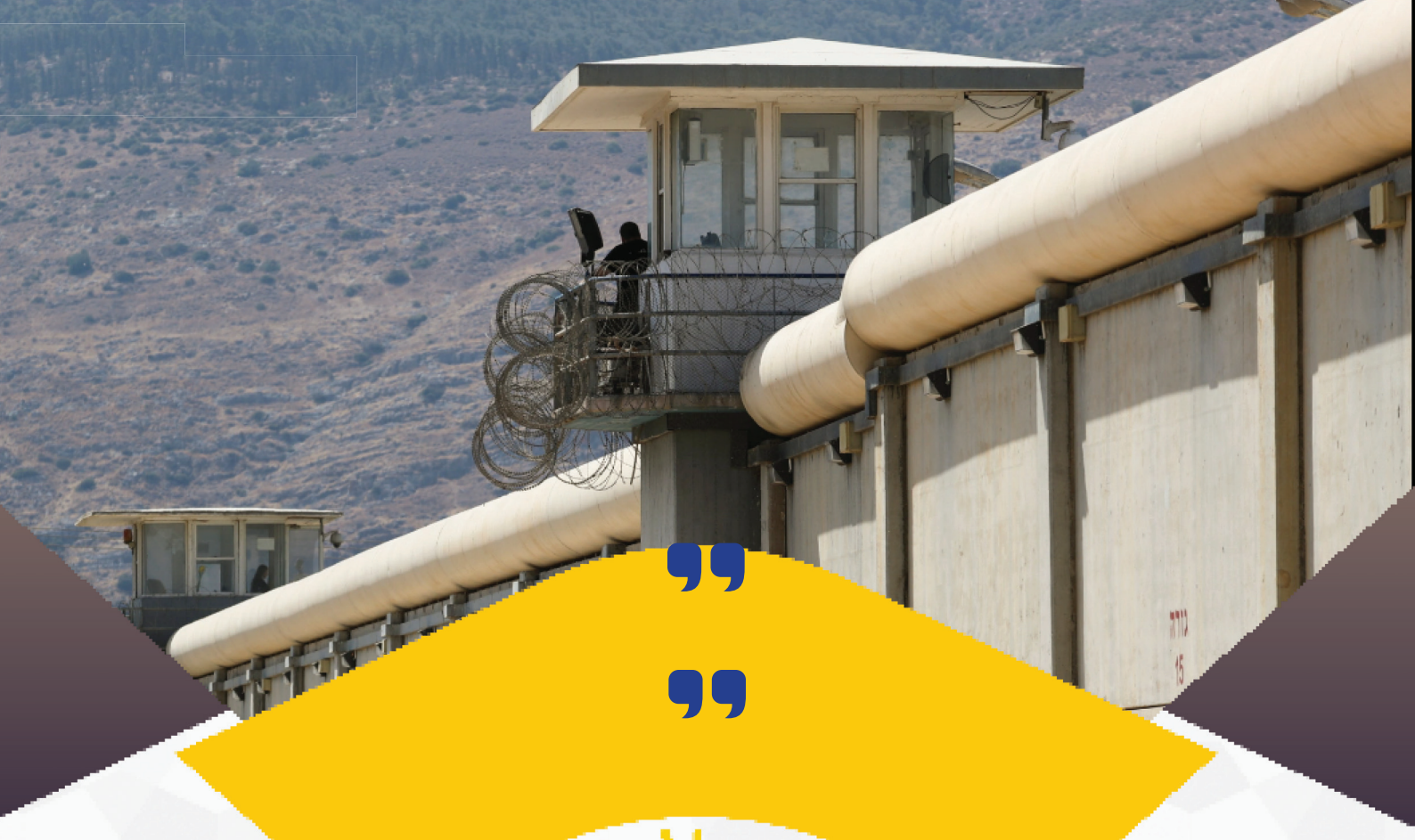

الاحتلال أصدر أكثر من ١٢ ألف أمر اعتقال إداري على مدار التسع سنوات الماضية.

لطالما شكل ظلم وتعسف سياسة الاعتقال الإداري التي تمارسها قوات الاحتلال بحق الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، محطة نضالية جماعية وفردية خاضها «المعتقلون الاداريون» داخل سجون الاحتلال على مدى العقود الماضية ضد هذه السياسة، شملت مقاطعة المحاكم العسكرية وصولاً للإضراب المفتوح عن الطعام الفردي والجماعي.

في مطلع العام ٢٠١١، شرع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال في خوض إضرابات فردية وجماعية، رفضا لسياسة العزل الانفرادي، ورفضاً لسياسة الاعتقال الإداري، مطالبين بمعاملتهم وفق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

بيان صحفي

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

ليتوقف التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

ما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تمارس التعذيب اثناء اعتقال الفلسطينيين الذين يتعرضون للضرب والتنكيل والتصفية الجسدية والبالغ عددهم اليوم ٥٠٠٠ معتقل، فضلا عن ممارسة التعذيب المنهج في اقبية التحقيق الإسرائيلية، حيث يأتي اليوم العالمي لمناهضة التعذيب ٢٦ حزيران/ يونيو وهو اليوم الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتباره اليوم الذي بدأ فيه نفاذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٧م؛ في ضوء استمرار وقوع جريمة التعذيب وإساءة المعاملة، وإفلات مرتكبيها من المساءلة والمحاسبة، بالنظر إلى غياب التدابير التشريعية والقضائية المناسبة التي تؤمن حماية الضحايا، وتضمن الحق في الانتصاف وجبر الضرر.

فقد واصلت دولة الاحتلال ممارستها لجريمة التعذيب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقا لرصد وتوثيق مركز الميزان لحقوق الانسان، فمن الناحية التشريعية، تُجيز تشريعات الاحتلال ارتكاب جريمة التعذيب في أحوال معينة، حيث تسمح المادة (٣٤) من قانون العقوبات الإسرائيلي لعام ١٩٧٧م وتعديلاته، للمحققين الإسرائيليين بالدفع بحالة الضرورة، وذلك حماية لهم فيما لو قُدمت لائحة اتهام ضدهم أمام القضاء بارتكاب التعذيب أو سوء المعاملة، وهو ما يمنح الحصانة للمحققين في مواجهة المحكمة بشأن فعل محظور.

ويتعرض المعتقلون للحرمان من النوم خلال جلسات استجواب متواصلة لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة، ومنع وصول الدورة الدموية إلى أيديهم، وتغطية رؤوسهم ووجوههم بكيس متسخ لا يسمح بالتنفس الجيد، فضلاً عن استمرار الضرب والصفع والركل والإيذاء اللفظي والمتعمد، كما تهددهم قوات الاحتلال بالاعتداء الجنسي وقتل أفراد عائلاتهم وهدم منازلهم.

كذلك تنتهج سلطات الاحتلال نهج الاعتقال الإداري من خلال اعتقال الفلسطينيين قسراً دون تهم أو محاكمة ولمدد غير محددة، معتمدة حصراً على معلومات سرية، ما يحول دون إجراء محاكمات عادلة، حيث تضاعف حالياً عدد المعتقلين الإداريين ليصل إلى ١١٠٠ معتقل فلسطيني، اذ من غير الممكن التغاضي عن الآثار النفسية التي ترتبها الاعتقالات والاحتجازات المتكررة على الفلسطينيين، بما يشمل الشعور بالضغط والاكتئاب والعجز واليأس، وهي أصناف واضحة من عمليات التعذيب والقهر النفسي.

ومن أساليب التعذيب الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين، استخدام سياسة العزل الانفرادي، حيث تبين ان ما يزيد على ٩٥٪ من الأسرى ممن خاضوا تجارب العزل الانفرادي في زنازين الاحتلال عانوا من مشاكل واضطرابات نفسية متفاوتة خلال الأسر وبعده، حيث صممت سياسة العزل الانفرادي من أجل تعذيب الأسير نفسيا وكسر إرادته.

كما شرعت دولة الاحتلال في عام ٢٠١٨ قانونا ينص على حجز جثامين الأسرى الفلسطينيين الذين يتوفون داخل سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي. حيث لا زالت تحتجز جثامين بعض شهداء الحركة الأسيرة الفلسطينية حتى الآن، مستمرة في تعذيب عوائل الشهداء منتهكة ابسط حقوقهم في دفن أبنائهم بكرامة.

ان سياسة التعذيب المنهجة، لم تعد مقتصرة على مفهوم التعذيب المتعارف عليه وفقا للقانون الدولي، حيث نجد أن أجهزة الاحتلال بمستوياتها المختلفة أوجدت أساليب وأدوات حديثة لعمليات التعذيب. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ارتبط بفترة التحقيق، فإن هذا لا يعني أنها المحطة الوحيدة التي يواجه فيها المعتقل عمليات التعذيب.

ويشار الى ان أكثر من ٧٤ فلسطينيا استشهدوا بعد التعذيب في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م، ويشمل هذا العدد ٢٣ أسيراً استشهدوا بعد أن صادقت دولة الاحتلال على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أكتوبر ١٩٩١م، ومع ذلك، لم تتم مساءلة أي فرد أو كيان على الإطلاق.

يتبع..

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

ان المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)، وفي اطار دعمها وتضامنها مع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي لتؤكد على ما يلي:

-1- فضح الممارسات الإسرائيلية المتمثلة باستمرار ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما يشكل انتهاكات بالغة الخطورة لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

-2- دعوة المجتمع الدولي والأجسام الدولية المتخصصة، لتحمل مسؤولياتها القانونية، من أجل الضغط على دولة الاحتلال لتعديل تشريعاتها وتجريم التعذيب وسوء المعاملة في جميع الأحوال، وضمان العدالة لضحايا التعذيب بمساءلة ومحاسبة مرتكبي الجريمة، وإنصاف الضحايا وجبر أضرارهم.

-3- دعوة وسائل الاعلام الفلسطينية خاصة والعربية عامة لفضح ممارسات التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال او الفلسطينيين اثناء عمليات الاعتقال بالصوت والصورة، وإنتاج أفلام وثائقية توثق هذه الانتهاكات وترجمتها وتوزيعها على المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان.

-4- دعوة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية لتوثيق جرائم التعذيب بحق الفلسطينيين اثناء الاعتقال وما بعد الاعتقال ومتابعة عديد الحالات الاعتقالية التي ينبغي توثيقها كحادثة استشهاد الأسير المضرب عن الطعام خضر عدنان وغيره من الحالات الماثلة في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

-5- دعوة الدبلوماسية الرقمية الشعبية والرسمية الفلسطينية لاثارة الموضوع في الفضاءات الرقمية وبعديد اللغات مستفيدة من توثيق المؤسسات الحقوقية الفلسطينية لعديد الحالات التي تعرضت للتعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

-6- ضرورة التواصل مع المتضامنين والمؤيدين والشركاء من الأفراد والمؤسسات لتحقيق الفاعلية المطلوبة في تعزيز التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى - تضامن
٢٦ حزيران ٢٠٢٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON • تضامن

بيان صحفي

١ تموز ٢٠٢٣

نعي رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين

ببالغ الحزن والأسى

تنعى المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)

المناضل الكبير الأسير المحرر

اللواء الوزير قدري أبو بكر (أبو فادي)

رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين

الذي أمضى سنوات طويلة في سجون الاحتلال الصهيوني
وفارق الحياة مساء اليوم السبت إثر حادث سير مؤسف ومروع

رحم الله المناضل الكبير وأسكنه فسيح جناته وألهم ذويه والحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة وشعبنا الفلسطيني والأسرى المحررين وأهالي الأسرى الصبر والسلوان.

وإنا لله وانا إليه راجعون.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)

من الأسرى المعاد اعتقالهم في صفقة وفاء الاحرار

الأسير الكفيف علاء البازيان.. حلم متجدد

وجهه مألوف لدى الكثيرين، كانوا يواكبون سنوات اعتقاله لدى الاحتلال ويقدّرون هذا النفس الثوري رغم الألم والإصابة وطول الأعوام في الأسر.

الأسير علاء الدين البازيان أحد أبناء البلدة القديمة من القدس المحتلة، ولد فيها عام ١٩٥٨ ونشأ في أزقتها الجميلة طفلاً مقدسيا يحب وطنه وقدسه ويكره الاحتلال والاستيطان الذي بدأ ينهش مدينته.

ولأنه ابن القدس كبر على رفض الظلم والقهر، فقرر أن يكون مقاوما للاحتلال مهما كان الثمن، حيث انضم لمجموعات الفدائيين الأوائل عام ١٩٧٧ ونفذ معها عدة عمليات فدائية ليفهم الاحتلال أن لا مكان له في القدس بل في كل فلسطين.

> بعد عامين من انخراطه مع الفدائيين كان علاء يعد لزرع عبوة ناسفة برفقة صديقه كمال النابلسي في حي جبل المكبر بالقدس، ولكن خللا فيها أدى لانفجارها قبل الموعد واستشهاد صديقه وإصابة علاء بجروح أدت لفقدان بصره.

بعد عامين من انخراطه مع الفدائيين كان علاء يعد لزرع عبوة ناسفة برفقة صديقه كمال النابلسي في حي جبل المكبر بالقدس، ولكن خللا فيها أدى لانفجارها قبل الموعد واستشهاد صديقه وإصابة علاء بجروح أدت لفقدان بصره.

هذا الحدث كان الخيط الأولي لاعتقال علاء، حيث داهم جنود الاحتلال مكان انفجار العبوة ووجدوا علاء وكمال ملقيين على الأرض، وبعد الفحص تبين أن كمال شهيد وعلاء مصاب، فتم اعتقاله ونقله إلى أحد المستشفيات، وهناك بدأ التحقيق القاسي معه رغم إصابته البالغة.

تم الحكم حينها على الأسير بالسجن لمدة خمس سنوات ثم تقدمت عائلته بطلب استئناف على الحكم ثم تم تخفيض الحكم لعامين.

معاناة مع الإصابة

تقول عائلة الأسير إن العامين اللذين أمضاهما علاء في السجن وقتها كانا صعبين للغاية في ظل إصابته ووجود شظايا في عينيه، خاصة مع استمرار الإهمال الطبي بحقه.

> بعد عام واحد من تحرره نفذ البازيان عملية فدائية مع مجموعة من أصدقائه، حيث قتلوا مستوطنة صهيونية كانت تدير مكتبا لتسهيل العمالة مع الاحتلال، بعدها اعتقل البازيان في العام ذاته، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

بعد الإفراج عنه تلقى الأسير العلاج في الأردن ولبنان لإزالة شظايا العبوة من عينه، ورفض البقاء خارجا لاستكمال علاجه وطلب العودة لفلسطين ليستكمل مقاومة الاحتلال رغم إصابته.

وتوضح بأنه اعتقل مرة أخرى عام ١٩٨١ بعد اعتقال معظم أفراد الخلية التي عمل معها، وخلال التحقيق معهم استشهد صديقه خليل صندوقة تحت التعذيب، وتم الحكم هذه المرة على البازيان بالسجن لمدة ٢٠ عاماً، على الرغم من عدم اعترافه بأي من التهم الموجهة له.

قضى الأسير أربع سنوات في سجون الاحتلال، وفي عام ١٩٨٥ تم الإفراج عنه مع ١١٥٠ أسيراً فلسطينياً في صفقة تبادل أسرى بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -القيادة العامة، التي كانت تحتجز ٤ جنود صهاينة، تم أسرهم خلال حرب عام ١٩٨٢ في جنوب لبنان.

بعد عام واحد من تحرره نفذ البازيان عملية فدائية مع مجموعة من أصدقائه، حيث قتلوا مستوطنة صهيونية كانت تدير مكتبا لتسهيل العمالة مع الاحتلال، بعدها اعتقل البازيان في العام ذاته، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

في تشرين الأول من عام ٢٠١١ ذاق البازيان طعم الحرية مجددا في صفقة وفاء الأحرار التي أبرمتها فصائل المقاومة في قطاع غزة مقابل الإفراج عن الجندي الصهيوني «جلعاد شاليط».

وتقول العائلة إنه بعد تحرره إلى القدس عقب غياب طويل عنها، تمكن من الزواج وكان ما زال يعاني من آثار إصابته وفقدان البصر نهائيا.

> يبلغ من العمر ٦٥ عاما وكان خضع لاستئصال جزء من كبده بسبب الإصابة التي أصابت قدمه كذلك، في حين يعاني من ارتفاع ضغط الدم، كما أن إحدى الشظايا ما زالت عالقة قرب المخ وتحتاج لعملية لإزالتها.

في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٤، قام مقاومان في الخليل بخطف وقتل ثلاثة مستوطنين، فرد الاحتلال باعتقال ٥٥ أسيرا محررا في صفقة وفاء الأحرار، كان علاء من بينهم، وتم إعادة الحكم المؤبد عليه.

وترى العائلة أن نموذج علاء فريد من نوعه، فرغم إصابته لم يتوان عن مقاومة الاحتلال ولم يترك عهده مع وطنه يوما، وبقي صامدا طيلة سنوات اعتقاله.

أما حالته الصحية ففي تدهور مع مرور السنوات، حيث يبلغ من العمر ٦٥ عاما وكان خضع لاستئصال جزء من كبده بسبب الإصابة التي أصابت قدمه كذلك، في حين يعاني من ارتفاع ضغط الدم، كما أن إحدى الشظايا ما زالت عالقة قرب المخ وتحتاج لعملية لإزالتها.

استغل الأسير سنوات سجنه في التعلم رغم فقدان بصره، حيث قرأ مئات الكتب بمساعدة الأسرى ولديه ثقافة عالية وذاكرة مميزة، كما أنه يعتبر بنك معلومات وثقافة بين المعتقلين.

وحول وضعه القانوني ما زالت محكمة الاحتلال ترفض الإفراج عنه، رغم تقدم محاميه بعدة طلبات استئناف على إعادة الحكم المؤبد بحقه، ويعتبر الاحتلال أن قضية أسرى القدس سياسية ويرفض بشكل قاطع الإفراج عنهم رغم تعهده بعدم إعادة اعتقال محرري الصفقة.

كاريكاتير

فكرة و رسم من داخل سجون الإحتلال ، الأسير جمال الهندي / سجن نفحة
إعادة رسمها وتلوين ، الأسير المحرر - فنان الكاريكاتير / أسامة نزال

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

إعداد:

وحدة البحوث والدراسات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

- تضامن -

٢٠٢٣م

www.asra-ps.com

Free.Asra@gmail.com